UN LIBRARY
OCT 27 1975
UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL
A/C.4/SR.2148
23 October 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الرابعة

محضر موجز مؤقت للجلسة المائة والثامنة والأربعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد العريم	(العراق)
فيما بعد :	السيدة جوكا بانفورا	(سيراليون)
المقرر :	السيد كوارتين سانتوس	(البرتغال)

المحتويات :

مسألة ناميبيا (تابع)
مسألة روديسيا الجنوبية (تابع)

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة ، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-74080

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ .

مسألة ناميبيا (A/9998 ، و Add.3 ، و A/10023 ، و A/10024 (المجلد الأول) ، و A/10050 ، و A/10229) (تابع) .

السيد تالفيتي (فنلندا) : قال انه كان يوجد في آخر العام الماضي بعض دواعي التفاؤل فيما يتعلق بالحالة في ناميبيا ، وذلك بعد أن اتخذ مجلس الأمن قراره ٣٦٦ (١٩٧٤) ، الذى أدان فيه مرة ثانية احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لناميبيا ؛ ولكن حكومة افريقيا الجنوبية ، لسوء الحظ ، لم تبد رغبة حقيقية في اجراء حوار مع الأمم المتحدة ، بل ضاعفت اضطهادها ، الذى جاء مرتبطا بالمؤتمر الدستورى المزعوم ، الذى استبعدت منه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر القومي لناميبيا .

واستطرد قائلا انه منذ أن أنهت الجمعية العامة ، بقرارها ٢١٤٥ (د — ٢١) ، انتداب افريقيا الجنوبية لادارة اقليم ناميبيا ، تولت الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة لمساعدة شعب ناميبيا للوصول الى تقرير المصير والاستقلال ، وأنشئ مجلس ناميبيا لادارة الاقليم ولنقل جميع السلطات للشعب عند اعلان الاستقلال . الا أن افريقيا الجنوبية ، مع ذلك ، تقاعست عن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ، ولم تأذن للمجلس بممارسة ولايته داخل الاقليم .

واستطرد قائلا ان وفده بالرغم من هذه العوائق ، يعترف بأن المجتمع الدولي قد دخل مؤخرا في مرحلة عمل جديدة ضد النظام غير الشرعي في الاقليم ؛ ففي شهر حزيران/يونية ١٩٧٥ ، حث جميع أعضاء مجلس الأمن نظام افريقيا الجنوبية غير الشرعي على الانسحاب من ناميبيا ، وكان هذا الموقف المشترك يشكل أساسا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٦٦ (١٩٧٤) .

وأكد على أهمية المشاورات التي أجراها مجلس ناميبيا مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، وأكد بصفة خاصة على أهمية قرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتحديد رقم تخطيط توجيهي لمساعدة ناميبيا ، واعترف أيضا بأهمية التعاون بين مجلس ناميبيا

(السيد تالفيتي ، فنلندا)

ومنظمة الوحدة الافريقية . وذكر أن فنلندا اشتركت في اقتراح قرار الجمعية العامة ٢٦٧٩ (د — ٢٥) بشأن انشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، ولاحظ مع الارتياح أن التبرعات والمتبرعين للصندوق ، على السواء ، في زيادة مستمرة . وقال ان فنلندا ، من ناحيتها ، قد قررت تقديم تبرع آخر قدره ٢٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٥ ، الى جانب تبرعها قبل ذلك بمبلغ ٢٨٠٠٠ دولار .

وناشد جميع الدول الأعضاء اظهار حسن نيتها بتقديم مساعدة مالية للصندوق ، وكذلك لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ . وأشاد أيضا بحكومة زامبيا لعرضها أن يكون المعهد في لوساكا ، وبمفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، السيد ماكبرايد ، لجهوده في تخطيط المعهد .

واستطرد قائلا ان فنلندا تفزعها محنة الناميبيين ، الذين تستغل الشركات الاجنبية مواردهم بتشجيع من افريقيا الجنوبية ،وأنها تدرك أهمية المرسوم الخاص بموارد ناميبيا الطبيعية الذى أصدره مجلس ناميبيا واعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٩٥ (د — ٢٩) . وقال ان وزارة الخارجية الفنلندية قد أبلغت مضمون المرسوم الى السلطات الفنلندية والى الهيئات الفنلندية الخاصة التي تتعامل بالتجارة الخارجية . وأضاف قائلا ان وفده يعتبر نشر المعلومات عن ناميبيا واحدة من أهم مهام مجلس ناميبيا ، وانه يود ، في هذا الصدد ، أن يؤكد على أهمية المؤتمر الدولي المعني بناميبيا وحقوق الانسان ، المقرر عقده في داكار في المستقبل القريب .

كذلك أكد على الدعم المتزايد الذى تلقاه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بالرغم من الأنشطة التي يقوم بها نظام غير الشرعي ؛ ولاحظ مع الارتياح أنه قد تم تذليل الخلافات بين الناميبيين ، وأن المجلس القومي قد أعاد تجميع صفوفه تحت اسم المجلس القومي لناميبيا .

واستطرد قائلا ان حكومته تتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في تقديم المساعدة الانسانية للناميبيين ، وأن مجموعة من الطلاب الناميبيين على وشك أن تبدأ دراستها في الجامعات الفنلندية ، وان فنلندا قد امتثلت لحظر الأسلحة ضد افريقيا الجنوبية ،

(السيد تالفيتي ، فنلندا)

الذى أوصى به مجلس الأمن . واختتم كلمته قائلا انه يتعين على المجتمع الدولي فعل ما في وسعه لمساعدة شعب ناميبيا في كفاحه في سبيل الاستقلال ، ولتمكين الأمم المتحدة من انجاز ما اضطلعت به من مسؤوليات .

السيد الزعابي (الامارات العربية المتحدة) : قال ان الحالة في ناميبيا تستدعي التوصل الى حل سريع ، فهي تشكل تحديا للأمم المتحدة وللبشرية . وقال ان الامارات العربية المتحدة مشتركة في أعمال كثير من هيئات الأمم المتحدة المهتمة بناميبيا ، وأنها قد أعلنت في مجلس الأمن أن الاحتلال غير الشرعي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

واستطرد قائلا ان قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د — ٢١) قد أنهى انتداب افريقيا الجنوبية على ناميبيا ، وأن الأمم المتحدة ، منذئذ ، مضطلعة بمسؤولية الاقليم ، من خلال مجلس ناميبيا . وأشار الى أن محكمة العدل الدولية قد افتت ، في عام ١٩٧١ ، بأن وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا أمر غير شرعي .

ثم قال ان الحل الوحيد للحالة في ناميبيا هو انسحاب النظام العنصرى ؛ فاذا أمكن تحقيق ذلك بوسائل سلمية فهو خير ، والا ، فان الامارات العربية المتحدة ستساند كفاح حركات التحرير .

واستطرد قائلا ان الامارات العربية المتحدة قد اتخذت الترتيبات اللازمة لحظر النفط ضد افريقيا الجنوبية ، وانها تحث البلدان المحبة السلم على أن تقطع جميع علاقاتها مع ذلك البلد ، وأن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن وقال ان بلاده ، فضلا عن ذلك ، قد تعاونت مع صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، وأنها مستمرة في ذلك التعاون ، وانها تناشد البلدان الصديقة أن تساعد شعب ناميبيا في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال .

وقال انه لا يمكنه ، في ذلك الصدد أن ينسى القمع والاضطهاد اللذين يتعرض لهما العرب في الأراضي التي تحتلها اسرائيل ، واللذين يشكلان انتهاكا للميثاق .

السيد فرالسن (النرويج) : قال ان انهيار امبراطورية البرتغال في افريقيا قد غير الحالة في الجنوب الافريقي ، غير أنه لا يبدو ، في حالة ناميبيا ، أن افريقيا الجنوبية

(السيد فرالسن ، النرويج)

قد تراجعت بأى صورة عن سياستها التقليدية التي لا يمكن قبولها . وأضاف قائلا ان المسألة هي أنه يتعين على افريقيا الجنوبية الانسحاب من ناميبيا لتمكين الأمم المتحدة من القيام بعملية انهاء الاستعمار ، ولكن هناك من المسائل المتشابكة ما خلق نواحي شك وتوترات خطيرة في المنطقة.

واستطرد قائلا ان بريتوريا لم تتعهد بقبول حكم الأغلبية ، ويبدو أنها تحاول كسب الوقت، وذلك باجراء مناقشات حول المستقبل السياسي لناميبيا مع من تقول انهم ممثلو المجموعات السكانية المختلفة . وأضاف قائلا ان افريقيا الجنوبية ليست على استعداد للتنازل عن الاقليم الا بشروطها الخاصة ، في تاريخ ما غير محدد ، وأن هذه الحالة لا يمكن أن تؤدى الا الى مجابهة متزايدة الخطورة .

واستطرد قائلا ان الوقت قد حان لأن تساعد الأمم المتحدة على تجنب وقوع حرب عنصرية في المنطقة ، وانه ينبغي ألا تكتفي أى دولة باتخاذ موقف سلبي ، فذلك سيؤدى الى دعم حكم الاقلية البيضاء في الاقليم . وقال ان وفده يرى أن الخطوات التالية للأمم المتحدة يجب أن تكون زيادة تقديم المساعدة لشعب ناميبيا ، وحركته التحريرية ، والتوسع في نشر المعلومات عن ناميبيا ، وعما تتخذه الأمم المتحدة من قرارات واجراءات في هذا الشأن،وفرض حظر الزامي للأسلحة ضد افريقيا الجنوبية .

ثم قال ان مسألة الوحدة الاقليمية مهددة أيضا في ناميبيا ، واذ أن افريقيا الجنوبية تأمل أن تحقق ، عن طريق سياسة " البانتوستانات " التي تتبعها ، تجزئة ناميبيا ، كما أنها خلقت مشاكل البطالة والازدحام والفقر . وذكر انه ينبغي تعبئة الرأى العام العالمي ضد تلك السياسة القاسية ، وكذلك ضد الفصل العنصرى والهجرة الاجبارية ، التي ترمي كلها الى ادامة احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لناميبيا .

ثم ذكر ان الهدف مما يسمى بالمحادثات بين العناصر السلالية المختلفة بشأن المستقبل الدستورى للاقليم ليس هو التوصل الى حل يتفق مع قرارات الأمم المتحدة . وأردف قائلا انه اذا ما كانت افريقيا الجنوبية تود حقا أن يقرر شعب ناميبيا مستقبله بنفسه ، فانه ينبغي عليها ، ضمن ما ينبغي ، أن تقبل الاستقلال ومبدأ الوحدة الاقليمية ، وأن توافق على اجراء انتخابات وطنية في الاقليم ، تحت اشراف الأمم المتحدة .

(السيد فرالسن ، النرويج)

واستطرد قائلا انه يتعين على افريقيا الجنوبية أن تدلل على تغيير نواياها بشأن مسألة ناميبيا ، ولكن ذلك لم يحدث الى الآن ، فالوثائق المعروضة على اللجنة تعطي صورة قاتمة عن التدابير القمعية والانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان . وأشار الى انه بالرغم من أن بريتوريا قد وضعت مثل هذه التقارير بعدم الصحة أو المبالغة ، فان كافة الادلة تشير الى أن في الاتهامات الشيء الكثير من الصحة . وأضاف قائلا أن الطريقة الوحيدة للتثبت من الحقيقة هي أن ترسل لجنة حقوق الانسان لجنة تحقيق الى ناميبيا . وأشار الى انه يتعين اعطاء هذه اللجنة حرية كاملة بغرض انجاز مهمتها .

وذكر أن حكومته قد ناشدت حكومة افريقيا الجنوبية بالفعل ، مناشدة مباشرة ، أن تفرج عن جميع المسجونين السياسيين ، وانه يود أن يكرر هذه المناشدة .

واستأنف كلمته قائلا ان الناميبيين مستمرون في كفاحهم في سبيل التحرير ، بالرغم من جميع التدابير القمعية ، وأنهم سيستمرون في تحمل وطأة الكفاح . ومضى قائلا انه ، مع ذلك ، من واجب المجتمع الدولي ، وعلى الأخص وكالات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، أن تقدم للناميبيين ، بالتعاون مع مجلس ناميبيا ، كافة المساعدات الممكنة . وقال ان النرويج تفعل ذلك منذ أعوام كثيرة ، وأنها مستعدة للمضي في هذه السياسة .

ثم يقال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ويشيد بأنشطة مفوض الأمم المتحدة لناميبيا . وضرب مثالا على أعمال المفوض الايجابية ، هو انشاء معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو مشروع تؤيده الحكومة النرويجية بشدة ، وقد تبرعت له مؤخرا بمبلغ ٥٤٠٠٠ دولار . وقال انه يؤمل أن يلقى المعهد دعما من جانب البلدان الأخرى ، فلا يقتصر هذا الدعم على المتبرعين" التقليديين" لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل ضحايا العنصرية والاستعمار في افريقيا الجنوبية . واختتم كلمته قائلا ان وفده يرحب أيضا بالخطوات التي اتخذها المجلس لنشر المزيد من المعلومات عن مسألة ناميبيا ، وللكفالة ألا تستغل موارد الاقليم الطبيعية على حساب الشعب الناميبي .

السيد اليهى (اليمن الديمقراطية) : قال ان القمع الذى تمارسه افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، والذى يماثل ما تعاني منه العديد من بلدان العالم الثالث ، هو طور آخر من أطوار النازية . وقال ان اللجنة ما انفكت تعالج هذه المسألة منذ مدة طويلة ، ولكن

(السيد البهي ، اليمن الديمقراطية)

الناميبيين ، برغم جميع عبارات الادانة ، لا يزالون يرزحون تحت حكم افريقيا الجنوبي العنصري الفاشي ، الذى يضاعف بكل بساطة سياسة الارهاب والنهب التي يتبعها . وقد تجلت أحدث مناوراته في عقد مؤتمر " دستورى" مزعوم لتحقيق " بانتنة " ناميبيا .

ولكن سكان ناميبيا الذين يواصلون كفاحهم من أجل التحرر قد حققوا نجاحات عديدة ، كما دعموا وحدة صفوفهم وزادوا من مقدرتهم القتالية ورفضوا المؤتمر ، الذى يعتبرونه ، بحق ، مناورة خادعة .

واستطرد قائلا : ليس ثمة شك في أن نظام بريتوريا محكوم عليه بالزوال لأنه يسير بعكس اتجاه التاريخ . وهو لم يدم حتى الآن الا بفضل المساعدات التي يتلقاها من الخارج . وهناك تواطؤ واضح بين نظام بريتوريا ونظام تل أبيب الذى يمارس القمع في الاقاليم العربية المحتلة فالصهيونية ليست سوى وجه آخر من أوجه النازية والفاشية . ثم ان هناك دولا غربية ، كدول حلف الأطلنطي ، مازالت مستمرة في تقديم الدعم العسكرى والسياسي والاقتصادى لنظام بريتوريا وتمتنع عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

واختتم كلامه قائلا ان كفاح حركة التحرر الوطني في ناميبيا يجب أن يلقى تأييدا متزايدا من قبل الأمم المتحدة والشعوب المحبة للعدل . وهذا يعني المزيد من المساعدات العسكرية والمادية والمعنوية بهدف انهاء الحكم الاستعمارى ، ذلك الهدف الذى تحقق ، منذ فترة وجيزة ، في أجزاء أخرى من العالم .

/ السيد كامبل (استراليا) : قال ان السنة الأخيرة قد شهدت بعض التقدم في طريقة تفكير افريقيا الجنوبية ، فيما يتعلق بناميبيا . ويمكن أن يفسر هذا التقدم على أنه اعتراف بمسؤولية افريقيا الجنوبية أمام المجتمع الدولي . غير أن تصرفات افريقيا الجنوبية لم ترق الى المستوى المطلوب ، وهو ، بكل بساطة ، الانسحاب من ناميبيا . وفي الواقع ، فان افريقيا الجنوبية مازالت مستمرة في تطبيق سياستها القائمة على قمع الناميبيين وسلب مواردهم الطبيعية المتوارثة .

وواصل المتحدث كلامه فقال : في يوم ٢٦ آب/أغسطس ، يوم ناميبيا ، أفصحت الحكومة الاسترالية لحكومة افريقيا الجنوبية ، عبر القنوات الدبلوماسية ، عن قلقها الشديد بشأن الموقف

(السيد كامبل ، استراليا)

وأكدت ضرورة الاذعان لقرارات الأمم المتحدة كما أكدت أنه يجب أن تشرك المنظمة في أى عملية لاخذ رأى شعب ناميبيا . كذلك أعلنت استراليا ، مرة أخرى ، موقفها القائل بأن ناميبيا يجب أن تتحرك ، بوصفها قطرا موحدا ، بخطى حثيثة نحو الاستقلال ، وبأن القادة الحقيقيين للشعب يجب أن يصبحوا أطرافا في هذه العملية .

وقال المتحدث ان الحكومة الاسترالية قد استخدمت ، بانتظام ، الصلة الدبلوماسية لتحتج لدى افريقيا الجنوبية على اعتقال الوطنيين الناميبيين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية ، كما أشار الى أن استراليا لم تعترف بشرعية التشريع القمعي المطبق في ناميبيا . وقال ان الروابط الدبلوماسية انما تستخدم في محاولة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها الوطنيون الناميبيون ، وليس هناك ثمة مجال للاعتراف بأى وجود لافريقيا الجنوبية في ناميبيا أو بأية ادعاءات من قبل افريقيا الجنوبية للتصرف نيابة عن ناميبيا . وبالتالي فان استراليا تعترف بوثائق السفر والهوية التي يصدرها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ومنذ أكثر من عامين قررت الحكومة الاسترالية أن تكف عن الترويج الرسمي للعلاقات الاقتصادية مع افريقيا الجنوبية ، وأشارت بصفة رسمية على الشركات الاسترالية التي تملك شركات تابعة في افريقيا الجنوبية أن تمتنع عن تطبيق أية تدابير ذات طبيعة تمييزية . غير أن هناك حدودا للاجراءات الاقتصادية التي يمكن تطبيقها من جانب واحد . وقال ان الحكومة الاسترالية سوف تؤيد أى قرار تتخذه الأمم المتحدة بفرض جزاءات اقتصادية والزامية على افريقيا الجنوبية ، شريطة أن تطبق هذه الجزاءات ، كذلك ، من قبل عملاء افريقيا الجنوبية التجاريين الرئيسيين .

وواصل المتكلم حديثه فقال ان الوفد الاسترالي في لجنة الـ ٢٤ الخاصة قد شارك ، لتوه ، مرة أخرى في تأييد فرض حظر اجبارى على شحن الأسلحة والعتاد العسكرى لافريقيا الجنوبية ، كما أن استراليا لم تعد تزود افريقيا الجنوبية بالأسلحة منذ مدة تزيد على عشرة سنوات . وقال ان هذه المسألة قريبة الصلة بقضايا احتمال اللجوء الى القوة - وهو ما لا تحبذه ولن تحبذه استراليا ، على الرغم من أنها تتفهم وجهة نظر أولئك الذين يحسون ، بصدق ، بأن ظروف الجنوب الافريقي على حال تضطرهم لتأييد اللجوء الى العمل المسلح . وقال ان استخدام القوة هو ، دائما ، سلاح ذو حدين ، وبالذات بالنسبة للمعنيين بالأمر في ناميبيا ، حيث تترتب على ذلك آثار خطيرة

(السيد كامبل ، استراليا)

بالنسبة للجانبين . وطبيعي أن يكون المطلب الأول ، عند الدعوة لتسوية سلمية ، هو أن تكف السلطات في افريقيا الجنوبية عن العنف الذى تفرضه على السكان الافريقيين في ناميبيا . وقال ان دور الأمم المتحدة يحتم عليها ألا تعامل الكلام والقتال كما لو أنهما كانا خيارين قابلين للتبادل ، وان ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مساعيها لتسوية المسألة الناميبية بالوسائل السلمية. ولكن هذا سيكون مستحيلا اذا ما ظل الناميبيون عرضة للممارسات غير الانسانية . وقال المتحدث ان الوفد الاسترالي قد استمع ، في هذا الصدد ، باهتمام الى اقتراح وفد النرويج القائل بأن توفد لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان لجنة تحقيق الى ناميبيا . كما ان الوفد الاسترالي يرغب في أن يتم عرض ذلك الاقتراح بتفصيل أكبر .

واستمر المتحدث الاسترالي فقال ان افريقيا الجنوبية ، للأسف ، تبدو مهتمة بالموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية أكثر من اهتمامها برغبات شعب ناميبيا الحقيقية فيما يتعلق بمستقبلهم . وعلى سبيل المثال يجب أن يصبح استغلال افريقيا الجنوبية لمخزونات اليورانيوم الناميبي موضعا للاهتمام الفورى من قبل المجتمع الدولي ، لا لأن لناميبيا الحق في حماية مواردها الطبيعية فقط ، بل أيضا لأن افريقيا الجنوبية لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية [قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢)] . وقال ان هناك ما يدعو للتساؤل عما اذا كانت افريقيا الجنوبية ستقاوم اتاحة حق تقرير المصير للشعب الناميبي بنفس الطريقة ، عندما تنضب جميع مناجم ناميبيا . وقال ان الوفد الاسترالي سوف يستمر في تقديم التأييد الكامل لجميع التدابير الواقعية التي تتسم بالمسؤولية ، والتي تستهدف الحفاظ على حقوق سكان ناميبيا في موارد بلادهم جميعها . ولكنه مازالت لدى الوفد بعض التحفظات فيما يتعلق بمرسوم حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا ، برغم انه ليست لديه أية تحفظات مماثلة حول القضايا المبدئية أو السياسية المرتبطة بالموضوع .

وقال المتحدث ان استراليا قد تبرعت في عام ١٩٧٥ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولارا لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا - وهو تبرع يبلغ أكثر من ضعف تبرع العام الذى سبقه - على أمل أن يساعد ذلك في تشغيل معهد ناميبيا بنجاح ، وبالتالي يعجل بتكوين ادارة ناميبية حقيقية في ناميبيا .

(السيد كامبل ، استراليا)

واختتم المتحدث الاسترالي حديثه فقال ان ناميبيا هي مسؤولية جماعية وفورية ، تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وان مسألة ناميبيا يجب أن تحظى بالأولوية القصوى . وقال انه كلما طالت المدة وبقيت المسألة بدون حل ، تتضاءل فرصة ايجاد حل نهائي بطريقة سلمية .

ترأست السيدة جوكا بانغورا (سيراليون) الاجتماع

السيد علي (بنغلاديش) : قال ان افريقيا الجنوبية مازالت مستمرة في تحدي سلطة الأمم المتحدة في ناميبيا ، وانها لم تتخذ أي خطوات لسحب ادارتها من ناميبيا ، كما أنها لم تسمح لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بدخول الاقليم بهدف تصريف مهامه . وقد أدان مجلس الأمن في القرار ٣٦٦ (١٩٧٤) استمرار احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لناميبيا ، وظلت القضية مطروحة على نظر مجلس الأمن .

واستطرد المتحدث قائلا ان اللجنة الخاصة قد ناقشت مسألة ناميبيا خلال دورتها المعقودة في لشبونة في حزيران/يونيه وتوصلت الى اتفاق رأي ، أحيل الى جميع الأطراف المعنية ، لما في ذلك حكومة افريقيا الجنوبية .

وقال انه بالرغم من أن الاستعمار قد أخذ يتراجع في جميع أنحاء العالم ، الا أن افريقيا الجنوبية لا تريد أن تعترف بالحقائق وهي ترفض المبادئ الداعية لاستقلال ناميبيا وحقها في تقرير المصير ووحدتها الاقليمية . واستطرد قائلا ان هذا النظام قد أصبح معزولا في المجال الدولي ولم يتمكن من أن يشترك في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة كما أنه لم يتمكن من الاشتراك في الدورة الحالية . وقال ان قوى التحرير تحقق الآن انتصارات كاسحة في الجنوب الافريقي ، وانه على الرغم من القتل والتدابير القمعية الأخرى التي يلجأ اليها النظام غير الشرعي ، فان شعب ناميبيا آخذ في تكثيف نضاله مستخدما جميع الوسائل المتاحة له . وان الواجب الواضح المطروح أمام المجتمع الدولي هو التأييد النشط لهذا الكفاح واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتضييق الخناق على هذا النظام الوحشي وانهاؤه بأسرع وقت ممكن .

وقال ان بنغلاديش لم تقم ، ولن تقيم أبدا ، أي علاقات مع هذا النظام وسوف تؤيد بقوة ونشاط أي عمل ضده تتخذه الأمم المتحدة . كما أنها تؤيد تمام التأييد تطبيق الجزاءات ضد

(السيد على ، بنغلاديش)

نظام افريقيا الجنوبية ، ولكنها تلحظ مع الأسف أن مجلس الأمن قد ظل عاجزا حتى الآن عن اتخاذ اجراء ما بسبب الأصوات السلبية التي أدلت بها بعض الدول . وفي الوقت نفسه فان هذه الدول نفسها قد أدانت النظام غير الشرعي وحثت على انهاء احتلاله غير القانوني لناميبيا . وقال ان وفده يأمل في أن تراجع هذه الدول مواقفها وأن تتيح لمجلس الأمن أن يتخذ اجراء ايجابيا ، لأن هذا النظام لم يعمل بنصائحها .

وفي وجه الضغط من قبل النضال التحررى في ناميبيا والمجتمع الدولي ، لجأ النظام غير الشرعي الى مختلف المناورات ؛ في محاولات لاسترضاء المجتمع الدولي ، كان آخرها هو تبني عقد مؤتمر دستورى زائف داخل ناميبيا ، حشدت لحضوره قلة من الدمى ، واستبعدت منه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ومضى قائلا ان بنغلاديش تدين وترفض رفضا باتا هذه المناورات المخططة بهدف تعزيز سياسة " فرق تسد " التي يتبعها النظام ، وتؤكد من جديد تأييدها التام والمتواصل لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تمثل حركة التحرر الوطنية .

واستطرد قائلا ان وفده يؤيد جميع توصيات اللجنة الخاصة وكذلك توصيات مجلس ناميبيا ، ويحث الجمعية العامة أن تدعو مجلس الأمن لأن يتناول مرة أخرى مسألة ناميبيا التي مازالت مدرجة في جدول أعماله .

وقال انه يجب على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ جميع التدابير الملائمة المنصوص عليها في الميثاق ، بما فيها تلك التي ينص عليها الفصل السابع ، وأن يعلن جعل حظر تصدير الأسلحة المفروض ضد افريقيا الجنوبية الزاميا ومطلقا دون تحفظات . ومضى قائلا : بما أن الوضع في ناميبيا يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين ، فانه يجب على مجلس الأمن أن يعمل على تنفيذ قراره ٣٦٦ (١٩٧٤) . وقال ان وفده يحث الجمعية العامة على أن تطالب افريقيا الجنوبية مرة أخرى بالجلاء التام على الاقليم ، وأن تطلب من جميع الدول أن تتقيد بدقة بحظر تصدير الأسلحة المفروض ضد افريقيا الجنوبية ، وأن تمتنع عن الدخول في أية ترتيبات عسكرية مع نظام افريقيا الجنوبية ، وأن تمتنع عن بيع المواد العسكرية لافريقيا الجنوبية أو تزويدها بها ، وأن تتعاون مع المجلس بهدف التعجيل بعملية تحرير ناميبيا .

مسألة روديسيا الجنوبية (A/C.4/L.1092 ، و L.1093) (تابع)

تحدث الرئيس فوجه الانتباه الى مشروعي قرارين بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، وردا في الوثيقة A/C.4/L.1092 و L.1093 . وقال ان الدول الأعضاء التاليين : اندونيسيا ، بنغلاديش، رواندا ، رومانيا ، غانا ، غينيا ، موزامبيق ، يوغسلافيا هم مقدمو هذين المشروعين .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٥